

وحدة تحليل السياسات*

جنيف ٢: مسار تفاوضي من دون نتائج

لم يسفر مؤتمر جنيف ٢ في جولتيه الأولى (٢٣-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) والثانية (١٥-١٦ شباط/فبراير)، عن نتائج مهمة على الصعيد السياسي أو الإنساني. تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السورية المتمثلة في "جنيف ٢"، وذلك بعد أن تتناول أهداف كل طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقطات قوته وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليمياً ودولياً.



انتقلت الثورة إلى العمل المسلح، فقد ظل متماسكاً. ولم يفت كثيراً في عضده بعض الهراءات الداخلية التي تعرّض لها، وتمثّلت بانشقاق عددٍ كبيرٍ من الضباط والمجندين إضافةً إلى بعض المسؤولين فيه وانضمّا لهم للمعارضة.

بناءً عليه، كان قرار المشاركة في "جنيف ٢" قراراً مركزاً في نظام متماسك يجري فيه اتخاذ القرارات في دائرةٍ ضيقةٍ وسلطاتها مطلقة، ويقى على رأسها الرئيس. وبهذا، فأي اتفاقٍ يتحمّس عن المؤتمر لا بدّ من أن يكون جوهره بالنسبة إلى النظام ضمان استقرار هذا التحالف الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ويتعين أن يصون دور الرئيس السوري بشار الأسد فيه.

على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمّساً لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصةً أنّ غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات"

٢٢

ولذلك، على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمّساً لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصةً أنّ غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات". ويبدو أنّ ترحيبه في وقت سابق ببيان "جنيف ١" وموافقته على حضور "جنيف ٢" من دون شروط، كان لتجنب إخراج حلفائه الروس، وإظهار المعارضة وداعميها بوصفهم "عائقاً" أمام التسوية السياسية. انطلاقاً من ذلك، استيقن النظام السوري انعقاد المؤتمر بإعلان تحفّظه عن نص الدعوة الرسمية بذرية أنها لا تلبي "تطلعات" الشعب السوري، داعياً إلى التكثير على "محاربة الإرهاب". فضلاً عن ذلك، يرى النظام أنّ موازين القوى عامّةً قليلة ملخصته؛ فهو يسيطر على مراكز المدن الرئيسة في مختلف أنحاء البلاد، في حين تسيطر المعارضة على أغلب الأرياف، إضافةً إلى الجزء الأكبر من مدن الأرياف الكبرى (مثلاً دوماً في ريف دمشق)، وبعض الأحياء في المدن المتوسطة الحجم (مدينة حمص ودير الزور). وبناءً عليه، فإنّ وضع النظام لم يكن سيئاً لدرجة تجعله يتنازل عن تفسيره اتفاق "جنيف ١"؛ بمعنى أنّ يخوّل الأسد كامل صلاحياته لهيئة حكم انتقالية والقبول بعدم ترشّحه للرئاسة؛ إذ إنّ وضعه لم يبدأ منتصف عام ٢٠١٣ بدأ أفضل نسبياً مما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٢^(١).

^(١) سوريا: تقرير إنفاسن حول عدم اعتماد الأسد ترك السلطة غير دقيق، رويترز، ٢٠١٤/١/١٩، انظر: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEAA0I03L20140119>

دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سوريا إضافةً إلى الدول المعنية بالشأن السوري لحضور مؤتمر "جنيف ٢"؛ وذلك بناءً على مقررات "جنيف ١" ، والتي تنصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة لقيادة المرحلة الانتقالية في سوريا. بيد أنّ المؤتمر الذي تأخرت الدعوة لانعقاده شهوراً عديدة بسبب الخلاف على مصير الرئيس بشار الأسد ومستقبله، وكيفية تمثيل المعارضة، لم يسفر في جولتيه الأولى (٣١-٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤) والثانية (١٠-١٥ شباط/ فبراير)، عن نتائج مهمة على الصعيد السياسي أو الإنساني باستثناء الاتفاق الذي جرى في حمص بين النظام والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لإخراج المحاصرين في أحياط حمص القديمة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها. وقد أعلن مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي عن جلسة ثالثة من المتوقّع حصولها في النصف الثاني من آذار/ مارس ٢٠١٤.

تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السورية المتمثلة في "جنيف ٢" ، وذلك بعد أن تناول أهداف كلّ طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقطات قوّته

وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليمياً ودولياً.

مواقف الأطراف المحلية والخارجية من "جنيف ٢" قبل انعقاده

أولاً: الأطراف المحلية

تتكوّن الأطراف المحلية في الصراع السوري من ثلاث مجموعات رئيسية: هي النظام الحاكم، والمعارضة السورية، والجماعات الجهادية. وتحت كلّ مظلة منها هناك تفرّعات وانقسامات تصلّ أحياناً حدّ التناقض.

١. النظام: تُسمّم الأنظمة الاستبدادية، وبخاصة ذات الطبيعة الأوليغاركية، بالانسجام والتلمسان وحصر أيّ خلافات يمكن أن تبرز في ما بينها في دوائرها الضيق، كونها تدرك أنّ أيّ خلل يصيب أحد مكوناتها سوف يؤثّر في بنية النظام برمّته. ويزداد هذا التلمسان والتصلّب في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أنّ النظام السوري واجه الاعتصامات والظاهرات السلمية بمنتهى العنف، ووقف المدن ب مختلف أنواع الأسلحة عندما

مثل هيئة الأركان والقوى التابعة لها، في حين التزم الآخرون عدم الاعتراض أو الصمت (الفضائل الإسلامية).

● **الخلافات داخل الائتلاف:** جاء قرار المشاركة في "جنيف ٢" بعد اجتماع الهيئة العامة للائتلاف، والذي التأم بغياب ٤٤ عضواً كانوا قد اعترضوا على "أداء" القيادة الحالية وما وصفوه بـ"التجاوزات وعدم النزاهة" في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وأسفرت عن فوز أحمد عامي الجربا "المتحمّس" للمشاركة في "جنيف ٢". لقد أفرز غياب المنسحبين إشكاليات قانونية كون قرار المشاركة يتعارض مع النظام الأساسي للائتلاف، والذي يحظر التفاوض مع النظام، ويطلب تعديله موافقة ثلثي أعضاء الائتلاف، وهو ما لم يتوافر في الاجتماع الأخير. وقد جرى تجاوز هذه الإشكالية في فتوى قانونية عدّت المنسحبين بمنزلة "المستقيلين"، ما سمح بانعقاد الاجتماع بحضور ٧٥ عضواً، وتمرير القرار بالأغلبية البسيطة (النصف + ١). وانتهى الاجتماع بالموافقة على المشاركة بأغلبية ٥٨ عضواً، مقابل ١٤ آخرين صوّتوا ضدّ المشاركة. وقد رأى هؤلاء أنّ قرارهم المشاركة في المؤتمر جاء لأسباب عدّة منها: عدم إتاحة الفرصة للنظام وحلفائه للانفصال باستخدام المؤتمر لأغراض دعائية، وإظهار المعارضة بمظهر الرافض للحلّ السياسي، وفتح مسار للحلّ السياسي حتى لا تبقى الثورة صرحاً مسلحاً قد يطول في ظلّ عدم القدرة على الجسم العسكري وإجماع أغلبية القوى الدولية والإقليمية على الحلّ التفاوضي، والمساهمة في تخفيف المعاناة الإنسانية عن شرائح واسعة من السوريين تتعرّض للقتل والتشريد والتوجيع^(٤).

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكرّس المشاركة في المؤتمر الوجه "المدني" للثورة السورية، وتحول دون خلق فراغٍ سياسي قد تقوم بملئه قوى متطرفة يدفع صعودها القوى الدولية والإقليمية إلى تفضيلبقاء النظام.

٣. **الجماعات الجهادية:** تتمثّل الجماعات الجهادية في سوريا في جبهة النصرة لأهل الشام التي تأسّست رسميّاً في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، على الرغم من أنها بدأت نشاطها فعليّاً في آب/ أغسطس ٢٠١١، ويعدّ معظم منتسبيها من السوريين^(٥)، وكذلك الدولة

٢. **المعارضة:** على الرغم من النقاشات الطويلة داخل هيئات المعارضة السورية في الأشهر الثلاثة الماضية، فإنّ قرار المشاركة في "جنيف ٢" لم يحظ بالاجماع لأسبابٍ وصعوبات عدّة جرى تذليلها أو "تجاوزها"؛ ومنها^(٢):

● **الخلاف مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني، وكذلك مع المجلس الوطني السوري الذي يعده أحد المكونات الرئيسة للائتلاف؛ إذ رفضت هيئة التنسيق حضور المؤتمر بسبب عدم توجيه الأمم المتحدة دعوة رسمية لها، و"قصر" الدعوة على الائتلاف والإقرار بحقّيته في تشكيل وفد المعارضة. أمّا المجلس الوطني، فقد صوّتت أمانته العامة في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ على "مقاطعة" المؤتمر، وانسحب المجلس من الائتلاف بعد إعلان الأخير المشاركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا القرار لم يجد له صدى نتيجة اندفاع مكونات رئيسة في المجلس الوطني مثل "الإخوان المسلمين" للمشاركة في المؤتمر. وبناء عليه، بقي رفض المجلس الوطني "شكليّاً" عبر عنه رئيسه جورج صبرة في بيان في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ عندما أعلن فيه انسحاب المجلس الوطني من الائتلاف^(٣).**

● **مثّل رفض بعض فصائل المعارضة العسكرية مؤتمر "جنيف ٢" أثناء فترة التحضير له، تحديّاً كبيراً كان لا بدّ من تجاوزه؛ إذ رأت فيه الفصائل الإسلامية محاولة للائتلاف على الثورة، وهددت بنزع الاعتراف عن أيّ هيئة سياسية تقرر المشاركة فيه. ووصل الأمر ببعض قادة الجبهة الإسلامية إلى "تهدّيده" من يشارك، والتلوّح بوضعه على قائمة المطلوبين. لقد ساهم هذا الموقف في تأخير اتخاذ قرارٍ واضحٍ من "جنيف ٢" ، إلى أنّ جرى تجاوز هذه الاعتراضات بعد اجتماع عُقد في أنقرة بالتزامن مع اجتماع الهيئة العامة للائتلاف وضمّ الفصائل الكبرى (الجبهة الإسلامية، وجبهة ثوار سوريا، وأجناد الشام، وجيش المجاهدين، وهيئة أركان الجيش السوري الحر). وانتهى بـ "تأييده" بعضها المشاركة**

^٢ أعلن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ قرار الهيئة العامة للائتلاف بالموافقة على المشاركة في مؤتمر "جنيف ٢". ورّبّت الدول الغربية وروسيا وجماعة الدول العربية وتركيزها بهذا القرار الذي كان "العقبة الأخيرة" التي قد تمنع انعقاد المؤتمر في موعده المحدد في ٢٢ كانون الثاني/ يناير في مدينة مونترو السويسرية، أو تؤجله. ثمّ علق الائتلاف مشاركته إثر قيام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوجيهه دعوة إلى إيران لحضور المؤتمّر، وهو ما رفضه الائتلاف، واشترط موافقة إيران على بيان "جنيف ١" وسحب مقاتليها وخرابها من سوريا كي تحضر "جنيف ٢".

^٣ "المجلس الوطني السوري ينسحب من الائتلاف"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢١، انتز: <http://www.aljazeera.net/news/pages/f93e44ce-2f62-40cd-993a-a442d5ac4ab7>

^٤ مقابلة مع برهان غليون، ٢٠١٤/١/١٩.

^٥ أبو محمد الجولاني .. النصرة ومستقبل سوريا، برنامج "قاء اليوم"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/١٩، انتز:

في السلطة بوصفه شريكاً في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياسيين الخارجيين والأمنية لسوريا. تأسيساً على ذلك، رفضت إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١" باعتباره لا يتطابق مع مبادراتها لحل الأزمة السورية والتي أعلنت عنها نهاية عام ٢٠١٢.

وفي المقابل، لم تكن الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة مندفعة لانعقاد جنيف ٢ بداية، ولكن نتيجة الإجماع الدولي عليه، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ولاقناعها بعدم إمكانية انتصار المعارضة عسكرياً وافقت عليه شريطة أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة بما فيها الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدي إلى خروج الرئيس الأسد من المشهد السياسي السوري.

أما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فتشاركان بعض المخاوف والمصالح في سوريا: منها القلق من تنامي قوة الحركات الجهادية العابرة للحدود وتأثيرها في مجلل الوضع الإقليمي وأمن إسرائيل. ولذلك تواوفقتا على ضرورة حل المسألة السورية بالطرق السلمية عبر تطبيق بيان "جنيف ١". ولقد أفضت مبادرة التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ إلى مزيد من التقارب الروسي الأميركي في الملف السوري، لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلت محل خلاف بين الدولتين؛ إذ ترى واشنطن أن بقاء الأسد يمثل عائقاً في وجه الحل. أما روسيا، فتصر على أن بقاءه يفيد في محاربة "الإرهاب"، وأن مستقبله تقرره الانتخابات.

لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلت محل خلاف بين الولايات المتحدة وروسيا

من هنا يمكن القول إن البيئة الدولية متقاربة في رؤيتها للمسألة السورية وفي طروحتها للحل، على الرغم من بعض الخلافات، في حين تبدو البيئة الإقليمية معقدة ومت天涯 على خلفية تناقضات أيديولوجية ومصالح سياسية وإستراتيجية طابعها العام استقطاب سعودي - إيراني.

الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي نشطت بصورة فاعلة بعد الإعلان عن نشأتها في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣، وأغلب مقاتليها من العرب والأجانب. وقد دخلت كتائب المعارضة المسلحة في مواجهة عسكرية مع تنظيم "داعش" منذ ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، بعد أن تزايد سلوكه المسيء للثورة ومطالبها، واستطاعت إخراجه من كثير من المناطق التي كان قد استولى عليها. لكن "داعش" سرعان ما رد بالسيطرة على كامل محافظة الرقة ومناطق منبج والباب وجرابلس في ريف حلب. وحاولت "جبهة النصرة" أن تظهر بدور الوسيط من خلال دعوتها إلى وقف القتال، لكنها في حقيقة الأمر انحازت إلى كتائب المعارضة المسلحة في المعركة ضد "داعش".^(٦)

”
ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعود الطرفين المتفاوضين في المنطقة. وتعود الطرفين المتفاوضين "عملاء للغرب"
“

ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعود الطرفين المتفاوضين "عملاء للغرب"؛ فهذه الجماعات غير معنية بما سيفضي إليه المؤتمر، ولها حساباتها الأيديولوجية الخاصة المختلفة عن مطالب الثورة السورية. لذلك، سوف تكون عائقاً في أي عملية سياسية مهما كان شكلها ونتائجها وزمانها.

ثانياً: الأطراف الإقليمية والدولية

منذ المرحلة السلمية للثورة السورية، انقسم المحيط الإقليمي بصورة واضحة؛ إذ دعمت دول الخليج العربية وتركيا المعارضة، في حين دعمت إيران النظام. وتصمن الدعم في كلتا الحالتين مختلف أنواع المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي ما يبدو أن المعسكر الذي يدعم النظام، وتقوده إيران ويضم حكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان، منسجم ومتماسك، فإن التكتل الداعم للمعارضة السورية ينقسم إلى محورين متعارضين في قراءتهما لمجمل الوضع الإقليمي. توافقت أهداف إيران من مؤتمر "جنيف ٢" مع أهداف النظام في السعي لقبول دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد

٦ "النصرة ترحب بـ'مبادرة الأمة' لوقف القتال مع 'داعش'", دى برس, ٢٠١٤/١٣٦, انظر: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=158986>

تشكل مرجعية بديلة^(٦). لكنه عاد - تحت ضغط روسي - فَقِيلَ بيان "جنيف ١"، على الرغم من أنه اشترط مناقشته بالترتيب، قبل الانتقال إلى البند التاسع المتعلق ب الهيئة الحكم الانتقالي، وقد بقي هذا الخلاف حاضرًا خلال جلسات الجلسة الثانية، ولم يرض النظام بالحلول الوسطى التي قدّمها الأخضر الأبراهيمي خلال الجلسة الثانية، والتي تتضمن مناقشة وقف العنف والهيئة الانتقالية بالتوالى. كان هدف النظام واضحًا وهو إطالة أمد التفاوض، وحرف مساره نحو ما يسمى "مكافحة الإرهاب" وإغرائه بالتفاصيل، وهو نهج نجح فيه خلال تعامله مع المبادرات السابقة، وذلك في تقليل لأسلوب التفاوض الإسرائيلي في تجزئة الملفات والفصل بينها، مع فارق جوهري يتمثل في التجاهل الدولي الكامل لوحشيته وتدمره المدن بالبراميل المتفجرة^(٨). ومن المعروف أن إسرائيل تعتبر "الإرهاب" قضية قائمة بذاتها وترفض ربطها بسبابتها، وتشترط أولاً وقفه ومكافحته قبل الحديث في أي شأن سياسي. هكذا تسمى إسرائيل مقاومة الاحتلال "إرهاباً" لا علاقة له بالاحتلال، وهكذا يسمى النظام السوري العمل المسلح المشتت ضده "إرهاباً"، علماً بأن السلاح لم يُرفع في وجهه إلا بعد ثورة سلمية دامت أكثر من عام، وتعزّزت لكل أشكال القمع وأعلى درجات العنف.

” كان هدف النظام واضحًا وهو إطالة أمد التفاوض، وحرف مساره نحو ما يسمى "مكافحة الإرهاب" وإغرائه بالتفاصيل ”

وفي جانب آخر، اعتبر النظام المؤتمر احتفالية إعلامية توفر له فرصة التواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام الغربي. واهتم وفده بعقد المؤتمرات الصحفية (٣ إلى ٤ مؤتمرات يومياً) أكثر من اهتمامه بحضور جلسات التفاوض. كما اصطبب وفداً ضخماً ضمّ نحو ٥٠ إعلامياً،

٧ تضمنت ورقة النظام خمس نقاط: (١) احترام سيادة سوريا، (٢) عدم جواز التنازل عن أي جزء منها والعمل على استعادة أراضيها المغتصبة كافة، (٣) رفض أي شكل من أشكال التدخل والإملاءات الخارجي وأن يقرر السوريون بأنفسهم مستقبل بلادهم، (٤) رفض الإرهاب، (٥) وقف التحرير الإعلامي. انظر: "النظام يقدم ورقة لقلب أولويات «جنيف ٢»، الحياة، ٢٠١٤/١/٢٨

<http://alhayat.com/Details/597250>

٨ لمعرفة شكل البراميل المتفجر، وطريقة صنعه، وأثره التدميري، انظر: "سيرة ذاتية لبراميل بشار الأسد"، زمان الوصل، ٢٠١٣/١٢/٢٥، في:

<http://www.zamanalwsl.net/news/44714.html>

سلوك الأطراف وحساباتها أثناء المؤتمر

في ظل الاستقطاب والفجوة العميقية التي تفصل بين النظام السوري والمعارضة وانعدام أي نقطة لقاء بينهما، لم يكن لدى أي من الأطراف التي حضرت مؤتمر "جنيف ٢" أي أوهام بشأن ما يمكن أن يتحقق خلال المؤتمر لجهة إنجاز تسوية سياسية. لذلك حاول طرفا الصراع تحقيق مكاسب إعلامية ودبلوماسية وبعض الاختراقات في القضايا الإنسانية.

أولاً: موقف النظام

سعى النظام خلال جلستي المؤتمر لحرفه عن مساره مستفيداً من الدعم الروسي، ومن تحسّن وضعه الميداني، وكذلك من رفض إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١". كما وظّف النظام قبول الدول الداعمة للمعارضة بفصل المسار السياسي عن العسكري الميداني خلال المفاوضات لمصلحته، فاستمر في قصف حلب، وحاول التقدّم في المدينة وفي محيط مطاراتها، مستفيداً من انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" من بعض الجبهات، وتفرغه لقتال كتائب المعارضة. كما حاول الانتقام من مدينة داريا لرفضها شروط الهدنة التي اقترحتها (على غرار ما جرى في المعضمية وبرزة) وبسبب صمود مقاتليها، ولا سيما بعد إسقاطهم مروحيّة حربية، وإفشالهم العملية العسكرية التي بدأها النظام ضدها مؤخراً. أما حمص القديمة، فعلى الرغم من موافقة النظام على مبادرة الأمم المتحدة لإخراج المدنيين المحاصرين من المدينة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها، فإنه جدد قصف أحيائها، واعتقل مئات الشباب الخارجين منها بذرية أنه ينادرون المسلحين داخلها. وقد بلغ عدد القتلى منذ انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحتى انتهاء الجلسة الثانية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ أكثر من ٢٠٠٠ شخص، وذلك بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما يؤكد على أن هناك فصلاً بين ما يجري على الأرض وبين مجريات العملية التفاوضية، وكأن المفاوضات تقع خارج الزمن الذي يعيشه السوريون تحت القصف.

وانطلاقاً من حرية العمل ميدانياً التي تحصل عليها كامل واقع في ظل اللامبالاة الدولية الفعلية، سعى النظام لقلب أولويات المؤتمر خلال الجلسة الأولى؛ فرفض الاعتراف بمرجعيته، وقدم ورقة أخرى كي

وجهة نظر النظام بضرورة بحث بند العنف والإرهاب قبل الهيئة الانتقالية من خلال مسارات متوازية ومنفصلة.

ملؤوا قاعات المؤتمر الصحفية حتى يبدو الأمر بأنهم طرف ثالث يسألون أسئلة ودودة، وهم في الواقع لم يكونوا غير صحافيي النظام الذين لا يختلفون كثيراً في التعاطي مع الأزمة عن موظفي مخابراته.

أين تمضي الأزمة

على الرغم من تعذر المفاوضات واعتراف الإبراهيمي في نهاية الجلسة الثانية بعدم إحراز نتائج جدية، فلم تعلن الأطراف المعنية صراحةً عن فشل المؤتمر؛ فالمسار التفاوضي لا يزال يمثل "الطريق الوحيد" المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السورية نظراً لعدم وجود بدائل أخرى مطروحة كالتدخل العسكري أو تفكك النظام أو هزيمة المعارضة. لذلك، من المتوقع أن تصرّ القوى الدولية على استمراره حتى لو لم يحقق نتائج سريعة، لأنّ توقفه والاعتراف بفشلها يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها حالياً. في هذا الإطار نفهم الإعلان عن جولة ثالثة من المؤتمر من دون تحديد موعد لها، وإعطاء الفرصة لإعادة إطلاق المفاوضات من جديد. كما أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ١٦ شباط / فبراير ٢٠١٤ أنّ الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ٢ لم تفشل وأحرزت تقدماً هاماً؛ وذلك لقطع الطريق على خطوات تصعيديّة محتملة. كما أعلن المعلم عن موافقة النظام على "جدول الأعمال الذي اقترحه الإبراهيمي"؛ وذلك بخلاف موقف وفد النظام خلال الجلسة الأخيرة من التفاوض^(٦)؛ وهو ما فسره على أنه ضغط روسي على النظام لعدم سدّ الطريق أمام انعقاد الجولة الثالثة.

وبناءً على ذلك، يمكن أن يفيد "جينيف ٢" بحسب مواقف الدول الراعية للمؤتمر ونظرتها إليه في تحقيق إحدى الغايتين:

حل الأزمة: يمثل حلّ الأزمة السورية هدفَ عدِّ كبيِّر من الأطراف حتى لو كانت فرص تحقيقه ضئيلة؛ فثمة قوى دولية وإقليمية جادة في رغبتها في إنهاء النزاع، لأنّ تداعياته لا تقتصر على الجانب الإنساني داخلياً، بل أصبح نزاعاً إقليمياً تتصارع فيه قوى عدّة لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها. ونتيجة للتنوع الإثني والديني في المشرق العربي، فقد تبلّس الصراع السوري بلبوس طائفي، وصار يظهر في بعض صوره - بحكم الاصطفافات الإقليمية - كأنه صراع سني - شيعي. إنّ استمرار الصراع قد يؤدي إلى انفجار إقليميّ ذي انعكاسات على النظام الدولي؛ فقد يؤدي إلى تفتيت المنطقة، وإعادة رسم خرائطها.

بخلاف التوقعات، وعلى الرغم من قلة التحضير والخبرة، كان أداء وفد المعارضة السياسي والتقني خلال جلستي المؤتمر مقبولاً قياساً بالتجارب السابقة، ما أكسبه تأييداً شعبياً وزخماً دولياً. وفي العموم، يمكن القول إنّ المعارضة نجحت في أمور وأخفقت في أخرى؛ فقد نجح وفد المعارضة في منع تشتيت المفاوضات، والتأكيد على مرجعية التفاوض وإجبار النظام على الاعتراف بـ "جينيف ١"، ونجح وفد المعارضة في إرجاج النظام لا سيما بعد موافقته على جدول الأعمال الذي قدّمه الإبراهيمي؛ ما أظهر النظام ب موقف المتعطل للمفاوضات وإمكانية الحلّ. لكنه، من جهة أخرى، وبخلاف وفد النظام، لم يعر اهتماماً كبيراً للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية، بل ركز على وسائل الإعلام العربية، في حين كان يتعين عليه أن يستمر وجوده في جنيف لمخاطبة الرأي العام الغربي بشكل مدروس. وعلى الرغم من التحسن في الأداء وعدم تسجيل إشكالات حقيقة، فإنّ أداء المتحدثين باسمه اتسم بالارتجلالية والافتقار إلى الخبرة في مخاطبة الرأي العام؛ إذ أصرّ السياسيون أن يؤدوا أيضاً دور الناطقين الإعلاميين، في حين غاب الناطقون المهنيون عن الوفد.

ثالثاً: الأطراف الراعية

كان عقد المؤتمر في موعده المحدّد بحضور دولي واسع يشكّل هدفاً بحد ذاته للدول الراعية (أمريكا وروسيا) وكذلك الأمم المتحدة؛ فقد كان اقتناع هذه الأطراف يتمثّل في أنّ الأزمة السورية بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن "حلها" أو تحقيق اختراق كبير في تسويتها من الجولة الأولى. لذلك، غادر الوفدان الروسي والأميركي مكان انعقاد المؤتمر، ولم يتدخلا في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقدت الأمور خلال الجولة الأولى برفض النظام بيان "جينيف ١"؛ وتزايد احتمال انسحاب أحد الطرفين أو كليهما من المؤتمر، فاضطر الوفد الروسي إلى العودة من موسكو، والتدخل لإقناع وفد النظام بقبول "جينيف ١" والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقالية. أما خلال الجولة الثانية، وبعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود تداعت الأطراف الراعية إلى عقد اجتماع في جنيف لحلحلة الأمور، لكنها لم تنجح في تحقيق اختراقات نتيجة الموقف الروسي الصلب والذي تبنّى

^٦ "وليد المعلم: الجولة الثانية من جنيف ٢ لم تفشل وأنجزت تقدماً هاماً"، الحياة، ٢٠١٤/٢/١٦، انظر:

تعزّز المفاوضات كتقديم أسلحة خفيفة للمعارضة المعتدلة، والعمل في مجلس الأمن على المسار الإنساني لا تعدو كونها أدوات ضغطٍ على النظام وحلفائه لإجباره على العودة إلى المفاوضات وتقديم تنازلات. من جهة أخرى، يتواافق هذا الاحتمال مع رؤية إسرائيل للصراع السوري، ورغبتها في استدامته لتدمير قدرات سوريا. أما إيران، فترى في سوريا "معركة وجودية" لا يمكن أن تخسرها. وتعتقد روسيا أن لديها القدرة على التعامل مع تطورات الصراع السوري واحتمالاته ما دام مخصوصاً في الداخل عبر مداخل مختلفة مثل "حماية الأقليات". بناء على ذلك، يبدو أن روسيا متوجهة نحو خلق مزيد من الإرباك بتوجيهه دعوات منفصلة لهيئات وشخصيات من المعارضة، للإيحاء بأنها تتواصل مع مختلف الأطراف، تزامناً مع دعواتها الأخيرة إلى إعادة تشكيل وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف ليشمل شخصيات من معارضة الداخل.

وإنطلاقاً من ذلك، قد تجد القوى الدولية في "جنيف ٢" فرصةً لإنهاء الصراع، وتجنب احتمالات تصعيد غير محسوبة. ولعل توجه دول إقليمية كالسعودية إلى تقديم "سلاح نوعي" للمعارضة السورية، واضطرار الإدارة الأميركيّة الحاليّة إلى دعم هذا التوجه، قد يجبر روسيا على إعادة النظر في دعمها المطلق للنظام وتبنيها وجهة نظره، والاتجاه نحو حلول توافقية تراعي التفاهمات المشتركة مع الولايات المتحدة.

”قد يشكّل "جنيف ٢" مدخلاً لحل الأزمة، لكنه قد يشكّل أيضاً أحد أدوات "إدارتها" إذا تعذر الحل. وهنا مكمن الخطر؛ فإن إدارة الأزمة تعني استمرارية الصراع، ولكن مع "حصره" في نطاقه الجغرافي، لتبقى المصالح الحيوية للقوى الكبرى أو حلفائها بمنأى عنه، كما يساعدها ذلك في عدم تحمل أعباءه؛ متذرعة بوجود مسار سياسي تفاوضي يجمع أطراف الأزمة. ومن ثم، يكون دور هذه القوى حثّ الأطراف على التفاوض، وتقديم المبادرات، وعقد الاجتماعات الدورية من دون "جسم"، في مشهدٍ يكرر سيناريو المفاوضات الإسرائيليّة - الفلسطينيّة. إنّ هذا الاحتمال له فرضه ومبراته في ظل سياسة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الخارجية القائمة على الانكفاء عن التدخل المباشر طالما لا يشكّل الصراع تهديداً مباشراً للأمن القومي للولايات المتحدة، وما تصرّفات مسؤوليتها، كالسفير روبرت فورد الذي أبلغ وقد ائتلاف بأنّ "مسار جنيف ٢ شاق وطويل وقد يستغرق عاماً لتحقيق نتائج جدية"“^{١٠}، إلا مؤشر على أنّ الأمور قد تذهب إلى هذا الاتجاه، كما أنّ الخيارات الأميركيّة مواجهة

خاتمة

ليس بالضرورة أن تصرّ الأطراف المتنازعة في سوريا على مطالبها التي أعلنتها خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، لأنّ الأطراف المتفاوضة عادةً ما ترفع سقف مطالبها قبل جلسات التفاوض حتى تعظم مطالبها إلى أكبر قدرٍ ممكن. لكن هذا ليس معناه أن تؤدي تلك المفاوضات إلى حلٍ سياسي ينهي العنف في سوريا، وذلك بسبب اختلال موازين القوى على الأرض. وبما أنّ الهوة شاسعة بين طرق التفاوض، فإنّ الحل السياسي يحتاج إلى توافقٍ إقليمي ودولي لتقليل تلك الهوة، وهذا غائب كلّياً على الصعيد الإقليمي، وجزئياً على الصعيد الدولي.

من المرجح أن يؤدي الضغط الدولي على كلا الطرفين إلى الالتزام بالبحث عن حلول سياسية عبر المفاوضات التي تبقى مالاتها مرتبطة بالتطورات الميدانية وتماسك كل طرف سياسي ووحدته؛ مما يعني أنّ مؤتمر "جنيف ٢" سوف يكون مساراً تفاوضياً طويلاً، وسوف يبقى مرتبطاً بالمتغيرات المحليّة والإقليميّة والدوليّة.